

## المحاضرة الخامسة

### نطاق تطبيق القانون الجنائي على الأشخاص

الأصل إن جميع الأشخاص الموجودين على اقليم الدولة يخضعون للقانون الجنائي لتلك الدولة ولاختصاصها القضائي ( وطنيين أم اجانب ) ولكن هناك بعض الأشخاص استثناهم المشرع لاعتبارات تتصل بالمصلحة العامة أو بالعلاقات الدولية المادة ( ١١ ) عقوبات عراقي.

#### أولاً- الاشخاص الذين استثناهم التشريع الداخلي

##### ١- وهم اعضاء مجلس النواب العراقي

فهم يتمتعون بالحصانة اتجاه قانون العقوبات بالنسبة للجرائم الناتجة عما يبدونه من اراء ومقترحات اثناء ممارسه مهامهم من اجل اتاحة الفرصة لإبداء آرائهم وهذا يقتصر على الجرائم القولية والكتابية كالسب والقذف والإهانة، وبمكان معين وهو أن يكون المجلس مجتمعاً في جلسة عامه أو في لجنة من اللجان، أما إذا وقعت الجرائم خارج المجلس أو احدى لجانها فلا يسري ذلك وكذلك لا يسري على جرائم الضرب أو الايذاء أو القتل حتى لو حصل اثناء انعقاد المجلس أو إحدى لجانها.

##### ٢- الخصوم في الدعاوي

يعفى الخصوم في الدعاوي من الخضوع لقانون العقوبات بالنسبة لما يبدونه من اقوال تحريريًا أو شقوبًا اثناء المرافعة وذلك لحماية حق الدفاع أمام القضاء وقد اخذ بذلك المشرع العراقي في المادة ( ٣٦ ) عقوبات عراقي وهذه الحصانة تقتصر على الجرائم القولية التي تقع اثناء المرافعة القضائية.

#### ثانياً- اشخاص استثناهم العرف الدولي

##### ١- رؤساء الدول الأجنبية

إن قواعد القانون الدولي تقتضي بان يتمتع رؤساء الدول الأجنبية ملوكاً أو رؤساء جمهوريات بالإعفاء من الخضوع لقانون الدولة التي يكونوا على اقليمها أفعاءاً كاملاً ومهما كانت صفة حلولهم فيها (رسميه أم شخصيه)، وهذا الاعفاء يعود الى المركز السامي لرؤساء الدول كونهم يمثلون دولا ذات سيادة وأن اخضاعهم الى قانون دولة اجنبية فيه مساس بسيادة الدولة التي يمثلونها، ورئيس الدولة اذا ما ارتكب جريمة فوق اقليمها فإن ليس لهذه الدولة إلا ان تطلب منه مغادرة اقليمها حالاً أو خلال مده تحددها له، وهذا الاعفاء يشمل كل من هو برفقة رئيس الدولة كزوجته وخدمه ومرافقيه.

## ٢- المعتمدون السياسيون المعتمد السياسي

يتمتع بإعفاء مطلقاً من قانون العقوبات للدولة المعتمد لها وسواء كان هذا الفعل يتصل بعمله الرسمي أم لا، وإذا ارتكب جريمة فوق إقليمها فإنها تستطيع ان تطلب من دولته سحبه أو تأمره بالمغادرة حالاً أو بعد مده معينه، ولكن المعتمد السياسي لا يفلت من العقاب لأن قانون العقوبات ينص على معاقبة موظفو السلك الدبلوماسي الوطني عن جرائم خارج العراق، وهذا ما نصت عليه المادة (١/١٢) عقوبات عراقي وأنه يخضع للقانون العراقي وكأنما ارتكبت الجريمة في العراق شرط أن تكون جنائية أو جنحه .

إن سبب هذا الاعفاء يعود الى ضمان استقلال الممثل الدبلوماسي حتى يؤدي كأمل مهمته، فضلا عن انه يمثل دولة اجنبيه ليس للسلطات المحلية سيادة عليها، وهذا الاعفاء يشمل كل من له صفة التمثيل السياسي لبلاده مهما كان اللقب المعطى له ويتبعه في ذلك زوجته وأولاده وافراد اسرته وخدمه.

وكذلك يشمل هذا الاعفاء الموفدون في بعثات خاصه كالأعياد وغيرها وكذلك مندوبو الدولة للهيئات الدولية الدائمة كهيئة الأمم المتحدة، ولكن هذا الاعفاء يشمل فقط مندوبي الدولة الأجنبية وبالتالي لا يتمتع به مندوبو الدولة نفسها، ويترتب على حصانة الممثل الدبلوماسي حصانة دار الممثلة السياسية وداره.

أما **القناصل** فانهم لا يمثلون دولهم في الشؤون السياسية انما يقومون بحماية المصالح التجارية والصناعية لدولهم اضافة الى رعاية مصالح رعاياها في الدول الأجنبية. لذلك جرى العرف الدولي على ألا يتمتع القنصل بنفس ما يتمتع به المعتمد السياسي من حصانه مطلقه بل حصانه مقيده وذلك بعدم خضوعهم لقانون العقوبات بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها اثناء تأديتهم لواجباتهم الرسمية أو بسببها فقط.

## ٣- القوات الحربية الأجنبية

لا تخضع القوات الحربية الأجنبية بريه أو حربيه أو جويه لقانون العقوبات للدولة التي هي على اقليمها وذلك لأنها تمثل سياده الدولة التي يتبعونها بالإضافة الى ما يقتضيه النظام العسكري من ضرورة خضوع افراد القوات المسلحة لرؤسائهم، ولكن ذلك مشروط بأن يكون دخول القوات الحربية لإقليم الدولة قد حصل بتصريح واذن منها، وهذا الإعفاء يقتصر على حالات معينه هي حاله وقوع الجريمة اثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية أو اثناء وجودهم في الصفوف أو داخل المناطق المحددة لهم وفي حالة العكس لا يتمتعوا بالإعفاء.

## أحكام التسليم

### أولاً - موانع التسليم

الأصل أن التسليم جائزاً ما لم يقع مانع يحول دونه أو قد يكون مرد المانع ذات الشخص المراد تسليمه.

#### أ- الجرائم التي لا يجوز التسليم من أجلها

هناك من الجرائم ما لا يجوز تسليم مرتكبيها فيما إذا طلب تسليمه من الدولة التي هرب إليها بعد ارتكابها للجريمة وهذه الجرائم.

١- الجرائم السياسية والعسكرية البحتة: فقد نصت المادة السادسة من معاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين مصر والعراق لسنة ١٩٣١ بأنه ( لا يسمح بالتسليم من أجل جريمة سياسية أو من أجل فعل يعتبر جريمة في نظر القوانين العسكرية فقط ).

وكما نصت المادة ٣٤ من الدستور المؤقت لسنة ١٩٧٠ في الفقرة ب ( لا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين .

٢- الجرائم التي لا يكون معاقباً عليها بمقتضى قانون الدولتين: كما نصت عليه المعاهدة العراقية المصرية في المادة الثانية ( لا يسمح بالتسليم ما لم يكن الشخص المطلوب تسليمه متهماً في جريمة أو مداناً أو محكوماً عليه بالحبس لمدة سنة واحدة أو بعقوبة أشد من ذلك عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بالحبس لمدة سنة واحدة أو بعقوبة أشد من ذلك ).

٣- الجرائم التي لا تبلغ درجة معينة من الجسامه، يشترط لأجل تسليم المجرم أن تكون الجريمة التي ارتكبها على جانب من الجسامه والخطورة يعينها القانون، فأن لم يبلغها فلا يجوز التسليم فيها.

#### ب- الأشخاص الذين لا يجوز تسليمهم

١- رعايا الدولة المطلوب منها التسليم: لا يجوز للدولة المطلوب منها التسليم، أن تسليم رعاياها فيما إذا طلب منها تسليمهم. وهذا المبدأ متبع لدى غالبية الدول وكثيراً ما ينص عليه في المعاهدات أو في التشريعات الداخلية الخاصة بتسليم المجرمين كما نصت المعاهدة العراقية المصرية في المادة السابعة ( لا يجوز التسليم في حالة ما إذا كان الشخص أحد رعايا الدولة المطلوب منها التسليم ).

- ٢- الأجانب الخاضعون بالنسبة للجريمة المطلوب التسليم من أجلها لقضاء الدولة المطلوب منها التسليم: أقرت المعاهدة العراقية المصرية في المادة الرابعة (لا يسمح بالتسليم إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبقت محاكمته عن الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها فبريء أو عوقب أو كان باقيا تحت المحاكمة في القطر الذي قدم إليه طلب التسليم).
- ٣- المتمتعون بالإعفاء القضائي كرؤساء الدول والمعتمدون السياسيون ومن حكمهم: فلا يجوز تسليمهم إذا ما ارتكبت أحدهم جريمة في إقليم دولة لا يخضع لقضائهم ثم لجأ إلى دولة أخرى فطلبته الدولة الأولى من الثانية، لأن محاكمته فيها غير جائزة.
- ٤- لا يجوز تسليم الرقيق الهارب، سواء كان قد هرب استرداداً لحريته أو تخلصاً من المسؤولية عن جريمة ارتكبها بوصفه رقيق للخلاص من الرق.

### ثانياً- إجراءات التسليم

يعتبر التسليم عملاً من أعمال السيادة (الحكم) وعلى ذلك فالسلطة المختصة بطلبه هي السلطة التنفيذية، وتقدم الدولة طالبة التسليم طلبها إلى الدولة المطلوب منها التسليم بالطرق الدبلوماسية، ويكون هذا الطلب مشفوعاً بجميع الوثائق والمستندات التي تساعد البت بالقبول أم الرفض تبعاً للتحقق من توفر شروط التسليم أو عدم توفرها، أما السلطة المختصة في الفصل بطلب التسليم والبت فيه فإنها تختلف باختلاف الدول، ففي انكلترا وفرنسا وإيطاليا تفصل في ذلك السلطة القضائية أما في مصر والعراق وإسبانيا والبرتغال تفصل فيه السلطة التنفيذية.

### ثالثاً- آثار التسليم

أن المبدأ الذي يحكم نظام التسليم للمجرمين من حيث الآثار المترتبة عليه هو مبدأ ((تخصيص التسليم)) وقد أخذ العراق بهذا المبدأ حيث نصت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية المصرية، بأن ((لا يحاكم الشخص الذي تم تسليمه إلا عن الجريمة التي قُدمَ طلب التسليم من أجلها أو عن الأفعال التي لها علاقة بتلك الجريمة ولم تظهر إلا بعد إجراء التسليم)).